الأمم المتحدة

A/60/400

الجمعية العامة

Distr.: General
4 October 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طي هذا نص البيان الكتابي لوفد جمهورية أوغندا ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبداها سعادة السيد أتوكي إيليكا الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أمام الجمعية العامة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والبيان المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) فرانسس ك. **بوتاغيرا**
السفير/الممثل الدائم

071005 071005 05-53600 (A)
0553600

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بيان وفد جمهورية أوغندا ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبداها الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية أمام الجمعية العامة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

وجه نظر وفد أوغندا إلى حق الرد الذي مارسه الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة سعادة السيد أتوكي إيليكا يوم الجمعة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أمام الجمعية العامة.

وكان سعادة السيد أتوكي إيليكا يشير إلى البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة الأونرابل سام كوتيسا وزير خارجية جمهورية أوغندا يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومع إبداء الاحترام الواجب لسعادة السيد أتوكي إيليكا، فإن حقه في الرد تجاوز حدود الكياسة. فقد رسم صورة شيطانية للقيادة السياسية لبلدي. ومع الأسف فإن مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تسوى بالانفجارات العاطفية وإنما بالعقول المتزنة. فأوغندا مثلها مثل أي بلد مجاور آخر لها مصلحة مشروعة في أن يستتب الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ولو كان ذلك لمجرد أنه يمس باستقرارنا الذاتي. وهذا الشاغل، بالإضافة إلى روح الصداقة، هو الذي دفعها إلى تقديم المشورة حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي دفع حركة السلام إلى الأمام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في الجزء الشرقي الذي يحد بلدنا. وقد قدم فخامة رئيس جمهورية أوغندا مشورة مماثلة عندما التقى بالأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، على هامش الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقام بنفس الشيء في رسالته المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. وتتلخص تلك المشورة أساسا فيما يلي: ينبغي بذل جهود لإدماج زعماء الميليشيا في حكومة الوحدة الوطنية؛ وينبغي منح حصانة مؤقتة لمختلف مجموعات المتمردين وذلك لضمان السلام الفوري وليس لإباحة الإفلات من العقاب. وبعد استتباب السلام والاستقرار، يمكن السعي إلى إقامة العدل في وقت لاحق. وقد أعطى فخامته مثل بوروندي، حيث تجري هذه التجربة بنجاح على ما يبدو. عدا ذلك، وإذا كان العدل هو الشاغل الأساسي، فستوضع القيادة السياسية برمتها في السجن مع ما ينجم عن ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للاستقرار السياسي. والتاريخ زاخر بالأمثلة. فلو كان الحرص، في محاكمات نورنبرغ، على تتبع جميع المجرمين النازيين على حساب اعتبارات أخرى، لعمت الفوضى. بدلا من ذلك، كان الشاغل الأول لألمانيا هو إطعام

سكانها. وبعد ذلك يأتي العدل والديمقراطية حسب الاقتضاء. وسلك اليابان وبلدان أوروبا الشرقية، إلى حد ما، نفس الطريق بعد سقوط الشيوعية. إذ يتعين على المرء أن يتخذ قرارا سياسيا دقيقا حول ما إذا يتعين السعي إلى تحقيق العدل مهما كان الثمن أو منح الحصانة لمجرمين معروفين من أجل شراء السلام في الوقت الحاضر. وفيما يتعلق بالانتخابات، كانت أوغندا تحذر من مغبة التعجل لإجراء الانتخابات والظروف ليست سانحة لذلك؛ أي عندما تكون مثلا المؤسسات الحيوية للحكومة غير قائمة بعد وغير فعالة.

ويود وفد أوغندا أن يوجه نظر هذه الجمعية العامة إلى مسألة. ففي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، دخل بعض زعماء الميليشيات الكونغولية أوغندا. وأعلنت حكومتنا أنهم أشخاص غير مرغوب فيهم. وخيار تسليمهم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لا ينطبق إلا إذا كانت هناك عملية إقليمية تشترك فيها جميع بلدان المنطقة مثلما كان الشأن في حالة عملية السلام في بوروندي. والطرفان الوحيدان المعنيان في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن هما الحكومة الانتقالية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوغندا لا تريد أن تتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بما يتجاوز الوفاء بالتزامها الدولي بإعلان أن هؤلاء الأشخاص غير مرغوب فيهم. وإلا فإن ذلك قد يُولِّد مشاعر ثأرية بيننا وبين القبائل المجاورة لأوغندا.

وأخيرا، سيادة الرئيس، يبدو أن البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية يتعارض تماما مع واقع الأحداث في المنطقة وآمل أنه لا يعكس موقف حكومته. فعلى الصعيد الثنائي، تعمل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب لطرق المشاكل القائمة. وقد زار نواب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا أوغندا لزيادة تدعيم ما بدأ يظهر من جو الثقة المتبادلة بين البلدين. وقادة الجيش في البلدين على اتصال مستمر بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوجد آلية لتبادل المعلومات المخابراتية بين البلدين وهناك خلية موحدة للمخابرات الإقليمية على وشك بدء العمل بمساعدة الولايات المتحدة. ويود وفد أوغندا مرة أخرى أن يؤكد على أن ما تحتاجه المنطقة الآن هو الرصانة وليس قرع طبول الحرب.